

حوالي 4.4 ملايين نسمة سيواجهون انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان في العام 2014، ومن بين هؤلاء حوالي 830.000 سيواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، وذلك بحسب تقديرات صادرة عن قسم الطوارئ وإعادة التاهيل في «منظمة الأغذية والزراعة» (الفاو). وهذه التقديرات لا تتعلق بموجة القتال الأخيرة.

«محكمة الإرهاب» في سوريا

الملف الواحد، قسم منهم لم يتم توقيفهم بعد، وقسم آخر أحيلت ملفاتهم للمحكمة من دون أن يُحال الأشخاص الذين ما زالوا بالفروع الأمنية. وهناك حوالي أربعة آلاف متهم أحيلوا موقوفين مع ملفاتهم. ويتابع المحامي: «لقد باشرت النيابة العامة بدراسة الملفات الكثيرة المحالة أمامها دون السماح للمحامين بمتابعة أوضاع المعتقلين، حتى أن إدارة سجن النساء رفضت تنظيم وكالة لنا كمحامين لمتهمه، محالة إلى محكمة الإرهاب، على الرغم من أني طالبت بإذن من المحكمة لتنظيم الوكالة، رغم مخالفة هذا الموضوع للقانون».

يعيش المحامون صراعاً كبيراً أمام النظر وف غير الإنسانية التي يشهدها يوماً لآخر من الشائبات والشباب السوريين المتهمين بـ«الإرهاب»، وبمحاولة زعزعة كيان الدولة» نتيجة لنشاطهم المدني في الحراك الشعبي، وهم مدركون أن دورهم كمحامين هامشي جداً أمام غياب الحد الأدنى من الحرية التي تمكنهم من الدفاع عن المتهمين، إلا أن شعورهم بعمالة المعتقلين وأهاليهم، وإمكانية التخفيف منها ولو جزئياً، ولو بتظلمين الأهل عن أبنائهم، يجعلهم يستمرون في عملهم بالرغم من المضايقات، ولكن تبقى الأسئلة مفارة: «هل علينا أن نقبل الترافع عن المتهمين أمام محكمة استثنائية غير ملازمة باتباع الأصول والقوانين؟ ولكن عن أي قانون نسأل؟ والمحكمة معنية من التقيد به بقانون إحدنا! هل نقبل بمنح شرعية قانونية لمحكمة تفتقد هذه الشرعية ولا تتوفر بها شروط المحاكمة العادلة من حيادية ونزاهة وعدالة وحق الدفاع والقضاء الطبيعي؟».

يعجز الأهالي في كثير من الحالات عن توفير كلفة إخلاء سبيل المعتقل التي تفوق الثلاثمئة ألف ليرة سورية، علاوة على أتعاب المحامين

معاناة المحامين والأهالي

يعاني المحامون من المضايقات وقائمة المنوعات التي تُصنّف من العوائق أمام عملهم وتزيد، فلا يُسمح مثلا للمحامي بالتحدث مع موكله في المحكمة، ولا حتى بالإطلاع على ملف القضية قبل الاستجواب، أو تصوير الملف. إضافة لذلك شعور المحامين بالعجز أمام المعتقلين الذين يُقدّمون للمحكمة بأوضاع مزرية، فكثير منهم يكونون بدون ثياب داخلية، وحفاة، وتفوح منهم رائحة نتنة نتيجة حرمانهم من الاغتسال، وغالبيتهم مصابون بالجرب، والدمامل الفحجة تملأ أجسادهم. هذا عدا عن الألم النفسي والخوف الذي يعانيه المعتقل جراء التحقيق عند قاضي التحقيق في محكمة جنائيات الإرهاب، والذي يجري بشكل بوليسي مع إعلان القاضي جهازاً أنه مع النظام أثناء الاستجواب كما يعاني أهالي المعتقلين من ارتفاع كلفة إخلاء السبيل لأنائهم التي تصل إلى ثلاثمئة ألف ليرة سورية، أي ما يعادل ألفاً وخمسمئة دولار أميركي، وهو مبلغ كبير بالنسبة للعائلات السورية عموماً. وقد تحول موضوع الكفالات إلى تربة خصبة لعمليات الفساد والسمرة والنصب، وحالات الإتراف السريع عن طريق إرهاب الأهالي بكفالات مالية ضخمة، واستغلال استعدادهم لدفع أي مبلغ مقابل إخراج أبنائهم من المعتقلات. إضافة إلى ذلك، فإن بعض المحامين جعلوا من موضوع الوكالة لترافع عن المعتقلين مصدر إرهاب لهم؛ تذكر عائلة أحد المعتقلين بأن «إحدى المحاميات تقاضت مقدماً مبلغ مئة وخمسين ألف ليرة سورية بوكالتها عن ابنتا، وعندما وافق

شكّلت «محكمة الإرهاب» التي أنشأتها السلطات السورية بدلاً من محكمة «أمن الدولة العليا»، وفقاً للمر سوم الرئاسي رقم 22 لعام 2012، واحدة من أهم الإجراءات الإصلاحية المتحققة بفضل الضغوط الشعبية الداخلية، وضغوط القوى الخارجية، إثر اندلاع الثورة السورية في آذار/مارس 2011. ومع هذا، لم يختلف الدور الذي لعبته هذه المحكمة عن الدور المنوط بمحكمة أمن الدولة سابقاً، أي بالدرجة الأولى محاكمة السوريين بتهمة الانخراط في نشاطات الحراك الشعبي، هذه المرة تحت قائمة «الإرهاب» و«الجماعات المسلحة».

تقع محكمة الإرهاب في مبنى وزارة العدل على أوتستراد المزة في دمشق. ومن يدخل تلك المنطقة يدرك مباشرة بأنه انتقل إلى مكان أممي بامتياز، لا يختلف عن حال الفروع الأمنية الكثيرة المنتشرة في سوريا. فأول ما يواجهه هو الحواجز والتفتيش وتدقيق البطاقات الشخصية وتسجيل الدخول الذي يكون لفترة محددة وضراقة، وقد يُمنع العديد من القادمين من الدخول، وخاصة أهالي المعتقلين، وفي كثير من

باشرت النيابة العامة بدراسة الملفات المحالة أمامها من دون السماح للمحامين بمتابعة أوضاع المعتقلين، وأحياناً بدون السماح لهم بتنظيم وكالة عن المتهم

الأوقات يُمنع حتى المحامين من دخول المحكمة. يؤكد القضاة العتوثون من قبل الدولة في المحكمة، بأنهم غير مسؤولين عن هذه الإجراءات، وهي خارج نطاق صلاحياتهم، فمناصير الأمن الموجودة لا تتبع لهم ولا تنفذ أوامرهم، وإنما تتبع جهات أمنية يتلقون منها الأوامر مباشرة. يذكر أحد المحامين الناشطين، والذي يتولى الدفاع عن الكثير من المعتقلين بأن «هذه الإجراءات هي أشد مما كنا نعلمه في محكمة أمن الدولة العليا السنية الذكر، وتقارن بالحاكم البيدانية، لأن المحامين أساساً لا يُسمح لهم بحضور المحاكمات بالحاكم البيدانية والدفاع عن المتهمين».

معلومات

وحسب آخر الإحصائيات السرية من محكمة الإرهاب - وهي غير مؤكدة تماماً - فإن هناك أكثر من مئة ألف متهم ترد اسمائهم ضمن ملفات، بعضها يتضمن أكثر من مئة متهم

ايمن المالكي / ايران

حلم ..



arabi.assafir.com

– مصر: السخرية كوسيلة للمقاومة - هدير الهدوي
– سوريا: طال المطال - عزيز تبسي
يستقبل الموقع مساهماتكم واقتراحاتكم وتعليقاتكم.
تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

ضدّ الحرب الأهلية

الحلقة السابعة من حملة «12 ساعة» في اليمن



مراد سبيح



حنان الصرمي



ذي يزن العلوي

عجباً قرارات مؤسسة النفط

«عندما تعود بأسطوانة الغاز معبأة، يا مواطن الخرطوم، لا تظن أن كل السودانيين مثلك يتمتعون بهذه الخدمة، ففكر بعنا ليووم أو يومين ولا يجدها، وإن فعل لا يسأل عن السعر وقد بلغ في جنوب الجزيرة 80 جنيهًا للأسطوانة».

عندما تصدّ مؤسسة النفط على طمس الحقائق وإظهار الخوف من احتجاج مواطني الخرطوم بتوفير الغاز لهم حتى لا يتظاهروا، وتسنّى أو تتناسى سائر السودانيين، فهل تكون قد حسبت العواقب؟

تُرى كم من الناس حدثته نفسه بالنزوح للخرطوم؟ وما إفقار الأقاليم من سكانها إلى مثال تفكير موظفي مؤسسة النفط وخاصة إدارة الإمداد، كل مستطيع نزع للخرطوم ليستمتع بخوف الحكومة من المواطن هناك، الذي تُسأل كل متطلباته متناسين الأثر على المدى الطويل... بدأت المشكلة مع تزايد استهلاك الغاز الذي بلغ 1500 طن في اليوم، وإنتاج المصفاة بين 700 طن و800 في اليوم، ويكفل الفرق بالإستيراد والجميع يعلم المسافة بين البناء وكل ولايات السودان. جلس على كرسي إدارة قسم الإمداد مدير جديد، وأعجب قرار اتخذه أن خصص كل إنتاج المصفاة لولاية الخرطوم، وعلى الولايات أن تتلقى حصتها من المستورد رغم بعد المسافات وتذبذب الوارد».

من مدونة «استهفامات» السودانية (الأبعاء 15 كانون الثاني/يناير 2014)
http://istifhamat.blogspot.com/2014/01/blog-post.html

حرية، كرامة، عدالة... وخبز نظيف

«... ليس استدرارك وتورطك في ما تؤمن به هما من أجل التفتن بمساحة كافية للطرح في أي مكان بقدر ما يعني انتصارك لقضية وطن مدمر، وغير قادر على الاستمرار في ظل حالة التهاوي غير المنطقية...»

ظلم كبير أن تتحول الكتاب أو الصحافي إلى مجرد مدافع يتمترس عن أخطاء حزبه... هشاشة أو خلود فكرة أو توجه في بلد كاليمن، إن لم تقم بشكل أساسي على النقد من دون أي قداسة، هو بداية الاختيار الحقيقي للنجاح.

حالة ذبول وتفتت الهوية الوطنية هي ما تجعل هذا الأفق المغموم غير قابل للاستقراء بشكل دقيق. إن كان للسياسة مئة وجه فلنك فرد في هذه البلاد أكثر من مظلومية، يُعبر عنها بطريقته الخاصة.

طُفح الشارع بسبيل المشاكل والتناقضات بشكل شبه يومي، وهذا أمر طبيعي يجب التسليم به ككبت وتعسف نظم حكم سيئة عاشتها هذه البلاد... وهذه الأزمة يجب أن تتجاوز مراحل التحيز، ويجب أن تتجاوز الكثير من القوى التي تُخبث كل يوم سيئاتها وأبائيتها، على اعتبار أن هذا البلد مُجرد قطيع تائه يجب المحافظة عليه وعدم منح أي فرصة للتصرف إلا بأوامر وتعليمات من سيد وراعي القطيع نفسه...»

من مدونة «جلال غانم» اليمنية (السبت 18 كانون الثاني/يناير 2014)
http://jalalghanem.blogspot.com/2014/01/blog-post_18.html

مدونات

العائدون حيث الحلم

«حبيبة العناني، الغمانية الزنجبارية تروي لنا ذكريات عودتها وأسررتها من زنجبار هروباً إلى الوطن الأم عُمان، كانت رحلة قاسية تعرضوا فيها لأهوال ومصاعب شتى، كثيرهم من العرب الذين استطاعوا العروب من جسيم آلات الانقلاب في زنجبار، وبالطبع كان حالهم أفضل من أولئك الذين تقطعت بهم السبل، في بحر أو يابسة أو مطار جوي، فكانوا لقمة سائغة للموت.

تُعرض الكتابة عن أن تورد لنا تاريخاً سياسياً بحتاً، وتركز على جانب آخر، قلماً التفت إليه الباحثون: بلغة غير متكلفة، سردت لنا طبيعة الحياة وكافة الظروف السياسية والاجتماعية.. في زنجبار، وبعضاً من مشاهد الحادثة التي كانت تنتشر في العاصمة «أونجونجا»، كوجود صالات السينما، وانتشار المدارس، والنتيار الكهربائي الذي دخل الخدمة منذ عام 1905، وملابس الشباب والشابات، وخصوصاً العرب، ثم عرجت على السيفيساء الاجتماعية التي تميزت بها زنجبار، العرب والأفارقة والإسيويون وغيرهم، ومهاراتهم وحرفهم في كسب الرزق، وبعضاً من عاداتهم وتقاليدهم. ثم انتقلت للحديث عن انقلاب يناير 1964، وما نتج عنه من حوّل شبه كامل للمنصر العربي الكون لجزيرة زنجبار، سياسياً واقتصادياً وثقافياً...»

من مدونة «هاتف من الصحراء» الكويتية (الأحد 12 كانون الثاني/يناير 2014)
http://hmsq8.wordpress.com/